الإصلاحات التربوية في الجزائر سنة 2003 م بين الواقع والمأمول.

أ.لكحل حمدي
جامعة محمد خيضر بسكرة

الملخص:

إنّ الدارس المتعمّق للنظام التربوي الجزائري يتبين لـه أنّ الإصـلاحات التربويـة الأخيـرة سـنة 2003م إصلاحات جوهرية شملت مختلف جوانب الفعل التربوي، المناهج الدراسية، البرامج التعليمية، الكتب المدرسية، طرائق وأساليب التربية والتعليم بغية تحديث وتجديد مكوّنات العمل التربوي عن طريق التعديل والتقويم، وكانت الغاية والمقصد من هذا الجهد التربوي الوصول بمنظومتنا
التربوية لتصبح قادرة مقتدرة على مسايرة التحوّلات الوطنية والدولية، فعّالة مساهمة في البناء والتنمية، ولكن رغم هذا نجد أنّ هناك عدم انسجام بين الواقع التربوي من جهة، وبين ما هو مأمول من جهة أخرى، من هنا لابد من تصـحيح الأخطاء، ومعالجة الإشكاليات التي تطرح حول هذه الإصلاحات

الكلمات المفتاحية: الإصلاحات التربوية سنة 2003 م، الواقع، المأمول

Résumé:

L'étudiant de système éducatif algérien en profondeur lui montre que les réformes éducatives, en 2003, sont des réformes fondamentales qui comprenaient divers aspects d'éducation tels que: les programmes scolaires et didactiques, les manuels et mêmes les méthodes d'enseignements afin de renouveler et d'améliorer les composants éducatifs à partie l'évaluation et la modification.

Le but destiné à cet effort d'éducation ,c'est d'atteindre notre système éducatif pour être capable à faire des changements nationaux et internationaux .Et de contribuer d'une manière efficace à la construction et au développement.

Mais malgré cela, nous constatons qu'il y a un manque d'harmonie entre la réalité éducative et tout ce qui est souhaitable.

Donc, il faut corriger les erreurs, traiter et résoudre les soucis qui se posent au niveau de ces réformes

Mots-clés: Réformes de l'éducation en 2003, Réalité, Espérons.

تمهيد:

إنّ التفكير في التربية يضع القارئ أمام سياقات عدّة منها ما يرتبط بالجانب النظـري النصـوص والتشـريعات والقوانين والنظريات ذات العلاقة بالتربية والتعليم، ومنها ما يتعلق بالجانب التطبيقي العملي أي ما يجري في المـدارس والمؤسسات التربوية من ممارسات تعليمية مختلفة، ولا نكاد نجانب الصواب إذا قلنا أنّ التربية بمعناها الأكـاديمي قـد ينسجم فيها الواقع مع المنشود، وقد لا ينسجمان فتتّسع الهوة بينهما، مما ينتج عنه مشـكلات تربويـة معقّـدة تجعـل المشروع التربوي يجانب غاياته، وأهدافه، ومقاصده، وإذا ما أردنا الحديث عن التربية في الجزائر فإنّ الأمـر يتطلـب منّا الإلمام بمختلف جوانب المشروع التربوي، والإصلاحات المفصليّة التي خضع لها بدايـة مـن سـنة 2003م، وإنّ الدارس المتعمّق لهذه الإصلاحات التربوية لنظامنا التعليمي يجد بأنّ هناك واقع تربوي بايجابياته، وسلبياته، وتعقيداتـه

المتشعّبة يقابلة ترسانة قانونية تتضمن غايات وأهداف ومرامي منتظرة من المدرسة يُفترض بلوغها وتحقيقها، وهذه الورقة ستحاول أن تلقي الضوء على هذا الموضوع بشيء من الفهم والتحليل، والنقد والتقييم، لذلك يمكننا التأسيس للإشكالية كما يلي:

ماهي الأسس التي قامت عليها الإصلاحات التربوية في الجزائر سنة2003م؟ وما طبيعة العلاقة بين أهدافها ومقاصدها من جهة وبين ما يجري في الواقع من جهة أخرى؟؟

ومراعاة للضرورة المنهجية يودّ الباحث التعريف بمصطلحات الدراسة كما يلي:

1- الإصلاحات التربوية: وهي النظر في النظام التعليمي القائم من خلال إجراء الدراسات التقويمية له ثم البدء في عملية التطوير وفق مقتضيات المرحلة الراهنة والرؤى المستقبلية للنظام التربوي، وفي هذه الحالة تكون الاتجاهات العالمية ومظاهر التجديد التربوي من أهم الأمور التي توضع في الاعتبار(1)، وهي تشير أيضاً إلى منظومة من الإجراءات التربوية التي تهدف إلى إخراج النظام التربوي من أزمته إلى حالة جديدة من التوازن والتكامل الذي يضمن له استمراريةً وانسجاماً في أداء وظيفته بصورة منتظمة (2)، أما الإصلاحات التربوية سنة 2003م: فهي تلك الإصلاحات التي عرفتها المنظومة التربوية الجزائرية، والتي كان من نتائجها الانتقال من نمط التعليم الأساسي إلى نمط التعليم المتوسط، و تبّني بيداغوجيا المقاربة بالكفاءات بديلاً عن المقاربة بواسطة الأهداف، ولقد كانت الغاية من ذلك تحسين التعليم، وجودته، وجعله يواكب الحياة الاقتصادية، و السياسية المتغيّرة ليتمكن الفرد الجزائري من المساهمة الفعّالة في الحضارة العالمية في إطار التوفيق بين الثوابت والمتغيرات.

2- الواقع: ونقصد به الواقع التربوي، أي كل الممارسات داخل المؤسسات التربوية سواء كانت ايجابية أو سلبية.

3- المأمول: أي ماهو منشود، وما يجب أن يكون ويتحقق من غايات وأهداف ومقاصد من خلال تطبيق هذه الإصلاحات التربوية.

1/- دواعي إصلاح المنظومة التربوية الجزائرية:

إنّ المتأمل في الإصلاحات التربوية سنة 2003م يتبين له جلياً أن هذه الإصلاحات لم تأت اعتباطية بعيدة عن الدراسة والواقع أي إصلاح لمجرد الإصلاح لا غير، بل جاءت استجابة لجملة من المعطيات والمتطلبات الوطنية والدولية، والتي فرضت منطق التغيير والتعديل والتقويم والإصلاح في المضامين، والمحتويات، والطرائق، والأساليب، وكذا المناهج، والبرامج...، لذلك أراد الباحث بداية أن يتطرق إلى العوامل والدواعي التي استدعت إصلاح النظام التربوي، وهي عوامل سياسية اقتصادية اجتماعية، وأخرى ثقافية تربوية وتتمثل فيما يلي:

1- الدواعي السياسية الاقتصادية الاجتماعية: تعتبر العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية الوطنية منها والعالمية دوافع حاسمة دفعت إلى إصلاح النظام التعليمي ليصبح نظاماً تربوياً فعّالاً قادراً على الاستجابة لتطلّعات الفرد والمجتمع، ولو عدنا قليلاً إلى الوراء سنة 1999م السنة التي انتخب فيها الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة(المولود سنة 1937م) بأغلبية ساحقة فاقت (73.79%)، والخطاب الذي ألقاه في ماي 2000م عشية تنصيب اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية، وتأكيده على ضرورة الإصلاح والتعديل والتغيير في النظام التربوي وفق محددات ومرجعيات تضمنّها هذا الخطاب لتصبح المدرسة الجزائرية مدرسة عصرية مواكبة للتطورات والتحوّلات الداخلية والخارجية، ومما يلاحظ أنّ للسيد الرئيس برنامجاً ومشروعاً أراد من خلاله إخراج البلاد من أزمتها التي كانت تعيشها تحت طائلة العنف والإرهاب فتمّ تبني العديد من القرارات السياسية المصيرية، والتي لابد لها من نظام تعليمي يجسّدها، ويساهم في تحقيق الأمن والاستقرار المفقودين في البلاد، ويرجع الثقة للمواطن الجزائري، ويعيد الاعتبار له في الداخل

والخارج فكان شعار حملاته الانتخابية: "جزائر العزّة والكرامة "، ومن بين الإجراءات السياسية المصيرية المتخذة من طرف الدولة أنذاك: مشروع الوئام المدني ثم المصالحة الوطنية، تعزيز مكوّنات الهوية الجزائرية (3) (دسترة اللغة الأمازيغية كلغة رسمية)، فرض هيبة الدولة وإرجاع الاعتبار لمؤسساتها، تعزيز الحريات الفردية والجماعية، وديمقراطية الممارسة السياسية، تجسيد فكرة المواطنة...وغيرها من السياسات، والتي تحتاج لنظام تعليمي يعمل عليها ويمكّن لها في نفوس الناشئة، فعلى سبيل المثال قد ورد في كتاب التربية المدنية للسنة الخامسة ابتدائي درساً بعنوان: " المواطن وعلاقته بغيره" إذ نجد دعوة صريحة في هذا الدرس إلى ضرورة التعايش مع الغير في أمن وسلام ووئام.(4) ، لذلك اعتبرت المدرسة الحاضنة لهذه السياسات المنتهجة، أما على المستوى الدولي انتهت الحرب الباردة سنة 1989م وانتهى معها المعسكر الشرقي الشيوعي، وقد نتج عن هذا تفرد الولايات المتحدة الأمريكية بالزعامة محاولة فرض نظام دولي جديد في اطار العولمة يقوم اقتصادياً على المرجعية الرأسمالية، فقد كتب الفيلسوف والاقتصادي الأمريكي فرنسيس فوكوياما (المولود عام1952م) كتابه: نهاية التاريخ مبشراً بفكرة مفادها أن العالم وصل إلى نهاية التاريخ (التاريخ كاتجاه وليس كأحداث) فأصبح مُلزم بانتهاج الاقتصاد الليبرالي الرأسمالي لأنّ المباديء الليبرالية في الاقتصاد أي السوق الحرة قد انتشرت ونجحت في خلق مستويات من الرخاء المادي لم نعهدها من قبل سواء في الدول الصناعية المتقدمة أو دول العالم الثالث الفقيرة.(5)، فالنهج الليبرالي الرأسمالي أصبح انتهاجه ضرورة اقتصادية واجتماعية ملحّة عند الكثير من علماء الاقتصاد من أمثال (اللورد كينز) وهذا للتطور الإقتصادي والرفاه الإجتماعي الذي تحقق ليس فقط لفعالية هذا النظام، وإنّما العولمة أصبحت تفرضه كنموذج اقتصادي لا بديل عنه وهذا ماأصطلح عليه بالإقتصاد المعولم أو عولمة الإقتصاد، وأمام هذه التغيّرات الإقتصادية الدولية أصبح من الضروري بمكان تعديل وتصحيح وإصلاح المنظومة التربوية بما يتماشى وهذه التطورات العالمية، فلابد إذن من إعداد جيل يؤمن بالتطور والإزدهار ونصيبه من الرفاه والسعادة، وتشجيعه على العمل والإنتاج والوسطية والإعتدال في الإستهلاك، والتنافس الحر، وفق رؤية وفلسفة تربوية جديدة تحاكي هذه التحوّلات الإقتصادية العالمية، وإذا ما عدنا إلى البرامج التعليمية والمناهج الدراسية، وفي مختلف المواد نجدها تركّز على هذا الجانب المهم وهو البعد الاقتصادي الدولي لذلك جاءت كل النصوص القانونية التي تعتبر المرجع الأساس في إصلاح النظام التربوي لتؤكد على هذه الضرورات الإقتصادية، حيث ورد في القانون التوجيهي للتربية الوطنية ما يلي: " إنّ عولمة الاقتصاد تفرض على المنظومة التربوية التحضير اللائق للأفراد والمجتمع لمواجهة التنافس الحاد الذي يميّز بداية القرن الواحد والعشرين حيث ترتبط الرفاهية الإقتصادية للأمم بحجم ونوعية المعارف العلمية والمهارات التكنولوجية التي يتعين عليها إدراجها في برامج التعليم والتكوين."(6)، فالإصلاح الجديد تمليه ظروف أخرى مرتبطة أساساً بالتغيرات التي يعيشها المجتمع، حيث أصبح للمدرسة أدوار اجتماعية عدة كالتربية، والتنشئة الاجتماعية، وتكوين الإنسان، والتأسيس للبناء الفكري والثقافي والاجتماعي، وهذا ما حاول الإصلاح التربوي أن يستجيب له لذلك نجد بأنّ مختلف التشريعات الخاصة بإصلاح المنظومة التربوية أكدت على هذا الجانب ألا وهو العولمة في بعدها الاجتماعي حيث ورد في النشرة الرسمية الخاصة بالقانون التوجيهي عند الحديث عن دواعي إصلاح منظومة التربية والتعليم في الجزائر ما يلي: " إصلاح المنظومة التربوية أصبح أمرا ضرورياً سواء بسبب الوضعية الحالية للمدرسة الجزائرية، أو بسبب التحولات المسجلة في مختلف الميادين على الصعيدين الوطني والعالمي، والتي تفرض نفسها على المدرسة بصفتها جزءا لا يتجزأ من المجتمع الجزائري."(7).

2- الدواعي الثقافية والتربوية: تعتبر العوامل الثقافية التربوية عوامل حاسمة أدت إلى عملية التجديد والتغيير والإصلاح في النظام التربوي، وهذا ما أكدت عليه مختلف التشريعات والتنظيمات ذات الصلة بالتربية والتعليم حيث أنّ الثقافة الجزائرية مستمدة من تاريخ الأمة الطويل الحافل بالانجازات والذي يعتبر بيان أول نوفمبر1954م المنطلق

والمحدد الأساسي لها، فقد ورد في القانون التوجيهي للتربية الوطنية عند الحديث عن غايات التربية مـــايلي: " تســـعى التربية إلى ترسيخ قيم أول نوفمبر 1954م ومبادئها النبيلة لدى الأجيال الصاعدة، والمساهمة من خلال التاريخ الـــوطني في تخليد صورة الأمة الجزائرية بتقوية تعلّق هذه الأجيال بالقيم التي يجسّدها تراث بلادنا التاريخي والجغرافي والـــديني والثقافي."(8)، وبالحديث المتعمّق عن العوامل الثقافية يتأتى للأذهان أنّ ثقافة المجتمع الجزائري على اختلاف أصـــنافه ومكوّناته خضع لعملية تحوّل ثقافي فتغيرت الكثير من المفاهيم والسلوكيات، وحتى التغيّر في القيم والعادات والأعراف من ذلك التطوّر على مستوى البناء والأكل واللباس وطريقـــة الاحتفـــالات وأســـاليب تربيـــة الأبنـــاء والنظـــرة إلـــى المرأة...وغيرها من المفاهيم التي خضعت لتطور ملحوظ على المستوى الاجتماعي الرسمي، وغير الرسمي، وكمثـــال على ذلك السماح للمرأة بالتعلّم والعمل وتقلّد المناصب، كلها أفكار جديدة حديثة بـــدأت تجـــد طريقهـــا فـــي المجتمـــع الجزائري مع نهاية التسعينيات إثر التحوّلات السياسية والاقتصادية التي عرفتها البلاد، ومن خـــلال ترســـانة القـــوانين والتشريعات التي أسست لهذه الثقافة الجديدة أيضاً، وكمثال آخر تربية الأبناء كانت تتم بطرق فيها القســـوة والخشـــونة وتحمل المصاعب وغيرها، أما الأمور اليوم فيما يتعلق بتربية الأبناء في الأسرة تغيّرت كثيراً زالت مفـــاهيم الغلظـــة والشدة وبرزت مفاهيم الرفق واللين مع الأبناء من طرف الأسرة حتى يكاد العنف يزول في الأسرة من طرف الوالـــدين على أبنائهما، وأمام هذه المنظومة القيّمية والثقافية التي باتت تفرض نفسها كتحوّل اجتماعي في الذهنيات والأفكار كـــان لزاماً على الدولة، وعلى القائمين على الشأن التربوي القيام بعملية إصلاح جذري لمختلف مكونـــات الفعـــل التربـــوي، وتجديد مكانيزمات التربية والتعليم لتصبح المدرسة الجزائرية مدرسة قوية فعالة متفاعلة تلتقي عندها كل القيم والعادات والفنون لتؤسس لثقافة ايجابية موحّدة تخدم الوطن والمجتمع كمؤسسة تعليمية تثقيفية اجتماعية يعوّل عليها فـــي البنـــاء الفكري والثقافي، يقول محمد مهاتير (المولود سنة1925م) وزير تربية ورئـــيس وزراء ماليزيـــا ســـابقاً :" الظـــاهرة الاقتصادية والفكرية الماليزية أهم درس تعلمته من تجربتي في الحكم، وتأكدت أنّ مشاكل الدول لا تنتهي، لكن علاجها جميعا يبدأ من التعليم...فلا توجد في العالم دولة نامية أنفقت على التعليم بقدر ما أنفقت دولة ماليزيا. "(9)، أما العوامل التربوية اعتبرت عوامل رئيسية لإصلاح النظام التربوي سواء المحلية منها أو العالمية، أما المحلية منها تتمثل في تلـــك التحوّلات والتطورات الداخلية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، والتي باتت تفرض نفسها علـــى العقـــول والقلـــوب وعلى الواقع والتي تستدعي بالضرورة منظومة تربوية تحاكي مناهجها وبرامجها وأساليبها هذه التغيّـــرات المحوريـــة للواقع الجزائري فتغيّرت معه الكثير من المفاهيم كمفهوم التربية، التعليم، الغايات، الأهداف، السياسة التربوية...وغيرها من المفاهيم التي تغيّرت مدلولاتها مع بدايات القرن 21م، كل هذا فرض واقعاً تربوياً وثقافياً جديداً يستوجب مشـــروعاً تربوياً متكاملاً يتماشى ويتناغم معه هذا من جهة، ومن جهة أخرى السياسة التربوية السابقة أثبتت محـــدوديتها وعـــدم كفاءتها، فلم تعد قادرة على مسايرة الواقع الجديد المتجدد لأنّها تعود إلى ســـنوات الثمانيـــات والتســـعينات تجاوزتهـــا الظروف، وهذا ما نتج عنه شرخاً وهوة عميقة بين المدرسة ومحيطها الخارجي ، فمشروع الإصلاح التربـــوي جـــاء كنتيجة للتحوّلات التي عرفتها الساحة الوطنية والدولية من تطورات فرضت الإصلاح والتجديد للوصول إلى مشـــروع تربوي يشكّل مشروعاً مجتمعياً، مشروع الدولة، والأمة الجزائرية يرجى منه تقديم الإضافة اللازمة في التنمية والتقدم، مشروعاً رائداً مقتدراً ينقل الفرد والمجتمع بجدارة إلى وضعية جديدة من التنظيم والخلق والإبداع.

2/- الأسس التي قامت عليها الإصلاحات التربوية:

إنّ المتتبع للإصلاحات التربوية سنة 2003م يجد بأنّها قامت على أسس ومرجعيات تضمنّها القانون التوجيهي للتربية الوطنية والتي يريد الباحث إيجازها في الأسس الآتية:

1- مقوّمات الهوية الوطنية: يَعتبر القائمون على مشروع الإصلاح التربوي في بلادنا أنّ إصلاح المنظومة التربوية يهدف إلى صياغة مشروع تربوي ناجح ومتكامل يمكن التأسيس عليه كمشروع مجتمع، مشروع أمة يُعوّل عليه في التمية والتقدم، وأنّه لايمكن أن يحقّق مقاصده إلا إذا كان من صميم القيم والمرجعيات المشكّلة للشخصية الجزائرية يحاكي الهوية الوطنية للفرد الجزائري في أبعادها المختلفة من أهمّها الدين الإسلامي، اللغة العربية والأمازيغية، الوطن الجزائري، التاريخ الوطني العربي الإسلامي، الانتماء للوطن والأمة...وغيرها، فالإصلاحات التربوية انطلقت من هذه المقوّمات لتؤسس لمنظومة تربوية أصيلة تتناغم وفلسفة المجتمع الجزائري، كما أنها نفسها المباديء التي تضمنّها بيان أول نوفمبر1954م من أسس تجعل من الدين الإسلامي دين الشعب والدولة، وأنّ اللغة الرسمية اللغة العربية والأمازيغية على اختلاف لهجتهما، وأنّ الجزائر وطننا بتاريخه وجغرافيته وطن واحد موحّد، كما أنّنا عرب ومسلمين ونشعر ونعتز بالانتماء لهذه الأمة، وهذا مانصت عليه كل دساتير الجمهورية باعتبارها تلك الأسس ثوابت الأمة يجب البناء عليها في الإصلاح التربوي، إذ جاء في القانون الأساسي للتربية الوطنية في الباب الأول تحت عنوان أسس المدرسة الجزائرية في فصله الأول ما يلي: " تسعى التربية إلى تقوية الوعي الفردي والجماعي بالهوية الوطنية باعتبارها وثاق الانسجام الاجتماعي وذلك بترقية القيم المتصلة بالإسلام والعروبة والأمازيغية."(10)، فالإصلاح التربوي انطلق من مقوّمات العروبة والإسلام، حيث جاء أيضاً في القانون التوجيهي للتربية الوطنية ما يؤكد على هذا الجانب إذ يقول:" تسعى التربية لتكوين جيل متشبّع بمباديء الإسلام وقيّمه الروحية والأخلاقية والثقافية والحضارية." .(11)

2- الثقافة الجزائرية: مما لاشك فيه أنّ الإصلاح التربوي قام على أساس يراعي الثقافة الجزائرية على تنوّعها وتعدّدها من قيم وأعراف وعادات وقيم ومبادئ وفنون ...وغيرها حيث جاء ليحاكي هذه الثقافة، لذلك نجد التركيز على البعد الثقافي الوطني في مختلف البرامج الدراسية، والمناهج التربوية واضحاً جلياً، لأنّ للثقافة دور بارز في الإقلاع الحضاري، وقد لا نجانب الصواب إذا قلنا أنّ المدرسة مطالبة اليوم أكثر من أي وقت مضى من صيانة ثقافة المجتمع وتحصينها والحفاظ عليها وتكوين أجيال المستقبل متشبّعة بالقيم الدينية والأخلاقية والإجتماعية النابعة من عمق المجتمع الجزائري لأنّ الثقافة عامل من عوامل تحقيق الوحدة الوطنية وحدة الأرض والوطن، وتحقيق الانسجام والتعايش بين أبناء الوطن الواحد على اختلاف لهجاتهم وألوانهم وعرقهم ومناطقهم درءاً للتفتت والتفكّك الذي يجب تجنبه بالإعداد التربوي الصحيح للأجيال من خلال تعريف الناشئة بقيم وثقافة المجتمع الجزائري ومرجعياتها وترسيخها في أذهانهم والتأكيد عليها، ورسم ملمح المواطن الصالح انطلاقاً من التعلّق بها والدفاع عنها واعتبارها جوهر الوطنية، لأنّ ما تفرّقه الايديولوجيات تجمعه الثقافة لذلك نجد كل دول العالم تعوّل على البعد الثقافي في البناء السياسي والاجتماعي، وكمثال على ذلك القيم الثقافية المشتركة للدول الأروبية شكّلت العامل الأبرز لوحدة أروبا تحت مسمى الاتحاد الأروبي، من هنا كان لابد على السياسة التربوية أن تجعل من الأبعاد الثقافية محطة من محطات الوعي الوطني، وهذا بالتركيز على رسالة الثقافة وتوريثها للأجيال خدمة للوطن والدولة، لذلك جاء الإصلاح التربوي سنة 2003م ليحاكي هذا الجانب ويستوعب احتمالية المشكلات قبل وقوعها، وهذا ما تأكد فعلاً من خلال النصوص القانونية التي أكدت على أنّ التطوّرات والتغيّرات على الصعيد الداخلي في المجتمع الجزائري خاصة التطور على مستوى القيم والعادات والأعراف...وغيرها من مظاهر التفاعل الثقافي تستدعي رؤية تربوية ملهمة تجمع المتناقضات والمتغيرات وقولبتها في رؤية واحدة ايجابية تخدم الوحدة الوطنية، والطموحات الاجتماعية، وهذا ما اتخذ في الحسبان عند الإعداد لإصلاح المنظومة التربوية في الجزائر، لذلك يرى عدد كبير من الكتاب الغربيين أن النمط الثقافي السائد في البلدان النامية يعيق عملية التنمية، فلابد للمدرسة أن تؤسس لثقافة جديدة تتماشى وتطلعات المجتمع تنقل الفرد من ثقافة التخلف إلى ثقافة

التقدم، يقول ميردال Gunnar Myrdal(1898-1987م) في هذا الخصوص: " إن اتجاهات السكان في الدول النامية نحو الحياة والعمل تعتبر معوّقا للتنمية لما تتميز به من عدم احترام للنظام وانتشار الخرافات والحاجة إلى اليقظة والتكيف والطموح والاستعداد للتغيير والتجريب واحتقار العمل اليدوي والخضوع للاستغلال وعدم الرغبة في التعاون وغير ذلك."، فالتحديات الثقافية للواقع الذي نعيش فيه منطلق الإصلاح التربوي، وفي نسق هذه التحديات يمكن تحديد الدور الذي يمكن للتربية أن تؤديه في عملية النهضة التنموية الشاملة، ولا سيما في مجال التنمية الثقافية.(12).

3- مراعاة البعد الثقافي العالمي: إنّ الإصلاحات التربوية لم تكن إصلاحات منغلقة على ذاتها تراعي البعد المحلي وتهمل الأبعاد الأخرى العالمية والدولية بل جاءت لتحاكي أيضاً الثقافة العالمية، وهذا أمر ضروري ولازم بأنه لا يجب تجاهل أنّ هناك ثقافة عالمية تفرضها العولمة تزاحم الثقافة المحلية كما سبق وأن ذكرنا وتأثير هذه القيم الوافدة إلينا على الأفراد والمجتمعات بشكل سريع منقطع النظير لذلك أصبح التفكير في الإصلاح التربوي حتمية لامفرّ منها لتحصين الناشئة من جهة من هذه الثقافة القادمة إلينا من وراء البحار لمنع الاستلاب من المحلي والاغتراب في العالمي، وضياع الهوية ومعها الوطنية والعمل على توعية الطفل في المدرسة بكيفيّات الانخراط الايجابي في هذه الحركية الثقافية من جهة أخرى، لضمان توازن نفسي وفكري وثقافي لمواطن المستقبل وهذه الوظيفة الحضارية تعتبر المدرسة كمؤسسة اجتماعية المرشد الرسمي الوحيد لها، يقول عبد الله عبد الدائم: " التربية هي مدخلنا إلى التنمية الشاملة ودرعنا الواقي ضدّ الاكتساح الثقافي."(13)، لذلك أصبح النظام التربوي مطالباً بأن ينخرط في علاقات تفاعل نشط مع المتغيرات المحيطة به حيث لايعمل هذا النظام في فراغ كما لا يقبل منه أن يتخلف عن حركة التغيّرات العلمية و التكنولوجية والمعرفية والثقافية الكبرى من حوله، فالتحديات التي باتت تفرضها العولمة اليوم أصبحت تمثّل التحدي الأكبر أمام التربويين وغيرهم من المعنيين بالشأن التربوي من مختلف جوانبه. (14).

4- النظريات التربوية الحديثة: مما لاشك فيه أنّ الإصلاحات التربوية قامت على أساس ما توصلت البحوث العلمية في مجال التربية والتعليم والبيداغوجيا لأنّ تحقيق الغايات والأهداف يرتبط بهذ الجانب، فالمدرسة المنتجة الفعّالة الايجابية تنتج الرأسمال البشري، وتساهم بفعّالية في خدمة المجتمع، ايجابية قادرة على معالجة المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لذلك أصبحت كل الدول المتحضّرة تنظر إلى التعليم كقطاع استراتيجي لابد من الاهتمام به وترقيته وتطويره، فقد قامت الو- م- أ سنة 1983م بإصلاح نظامها التعليمي عندما شعر المسؤولون الأمريكيون أنذاك بتراجع الإبداع العلمي والتكنولوجي في أمريكا وتدني مستوى الطلاب فأرجعوا ذلك مباشرة إلى الخلل على مستوى التعليم فصدر تقرير من اللجنة المكلفة بإصلاح النظام التعليمي بعنوان أمة معرضة للخطر من أهم ما ورد فيه : " إنّ المشكلة ليست مجرد قضية تهم المدارس بل هي قضية أمة تود أن تأخذ مكانها في عالم شديد التنافس ليس لديها من أداة لتحقيق ذلك إلا التربية التي تصوغ مواردها البشرية، فهي التي تحدد بنوعيتها ومستواها مكان الولايات المتحدة وسط هذا العالم." وجاء فيه أيضا: " التاريخ لا يرحم الكسالى، والمنافسة امتدت من التجارة إلى الأفكار." (15) ، هكذا تنظر الدول الرائدة إلى التعليم معتبرة إياه طريقاً للريادة والقيادة، ومنطلقاً للتطوّر والتقدم ومنجياً من الأزمات والمشكلات. كما يذهب إلى ذلك ميشيل إده. (16)، فالتربية والتعليم جزء لا يتجزأ من البناء الثقافي، فمن الضروري أن تستلهم الإصلاحات التربوية من النظريات التربوية الحديثة مايقدّم الاضافة العلمية والتربوية والبيداغوجية المأمولة، وهذا بالتجديد والتحسين والتحيين والتعديل في مناهج وبرامج الماضي أحياناً، وتبني القطيعة أحياناً أخرى فاستقدمت مفاهيم تربوية جديدة أصبحت الضرورة التربوية تفرضها كمفهوم التعلّم، المعالجة البيداغوجية، التقييم والتقويم، جودة التعليم، الحوكمة...وغيرها من المفاهيم التربوية التي أخذت حيزاً في منظومة التربية والتعليم الجزائرية، للإشارة فقط أرد الباحث في كل ماسبق أن يوضّح كيف أن التطوّرات الحاصلة في المجالات التربوية كيف أصبحت تفرض قيّما

ومفاهيم تربوية معينة يجب مراعاتها في عملية الإصلاح التربوي، وهو فعلاً ما راعته الإصلاحات التربوية وجعلته أساساً من الأسس التي انبنت عليها على الأقل نظرياً، فقد جاء في القانون التوجيهي للتربية الوطنية مايلي: " ينبغي على المدرسة أن تكوّن ملامح التلاميذ الذين لهم فكر سليم، وتتوافق مع الطلب الاجتماعي الذي أصبحت شروطه تشتد أكثر فأكثر، سيتم التركيز ليس فحسب على الطرائق وممارسات التدريس التي تلتجيء إلى الحفظ والتطبيق الآلي تقريباً للقواعد والأساليب المؤدية إلى تراكم كتل المعرفة التي سرعان ما تنسى ويتجاوزها الزمن بل على المقاربات التي تتيح النمو المتكامل للمتعلم واستقلاليته وكذا اكتساب كفاءات وجيهة ومتينة ودائمة..."(17)، وبهذا يتضح للباحث مكانة هذا الأسس والمرجعيات في مشروع الإصلاحات التربوية.

3/- غايات ومقاصد الإصلاحات التربوية:

لكل جهد تربوي غايات وأهداف يريد تحقيقها وهي مختلفة ومتعددة تحاكي وتتناغم مع مجالات عدة، وبالحديث عن الإصلاحات التربوية سنة 2003م بالجزائر نجد بأنها رسمت العديد من الغايات والمقاصد أرادت بلوغها وتحقيقها وهذا ما تضمنته مختلف التشريعات والقوانين والتنظيمات ذات العلاقة بالإصلاح التربوي والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- إعداد الناشئة لحياة المستقبل: إنّ الإصلاح التربوي أراد أن يركّز أكثر على الناشئة الأطفال الصغار المتمدرسين والعمل على إعدادهم لحياة أخرى حياة مستقبلية تتجاوز الماضي وتفهم الحاضر وتعدّ العدة للمستقبل، مستقبل جديد ينعمون فيه بحب العلم والعمل والاعتزاز بالوطن والدولة، وهذا باكتساب مختلف الكفاءات، والمعارف العلمية والتكنولوجية اللازمة ومسايرة حركة التطوّر العالمية، والتفتّح على العلوم والمعارف، وتعلّم اللغات الأجنبية، والتكيّف مع المستجدات الراهنة، وفهم الواقع والعمل على المساهمة الايجابية في تغييره إلى ماهو أفضل وهذا لا يكون إلا عن طريق برامج دراسية فعّالة وأساتذة أكفاء وتنظيم تربوي عصري لأنّ التعليم الجيّد هو الذي ينتج الكفاءات التي تقود عجلة التنمية والتقدم، فتلميذ اليوم هو الرئيس أو الوزير أو القاضي أو الطبيب أو المعلم غداً، إذا ما أسأنا تعليمه ولم نعدّه إعداداً صحيحاً للمستقبل سوف نتكبّد خسارة مجتمع برمته هذا من جهة، كما لابد من تربية النشء على قيّم الديمقراطية والتسامح وحقوق الانسان واحترام الآخر والايمان بالتنوع والتعدد في الأفكار والمواقف ونبذ العنف والصراع وتقديس الحرية والمسؤولية...وغيرها من القيم التي ينسجم فيها المحلي مع العالمي والعمل على نشر وتمثّل كل هذه القيم في الواقع، لذلك جاءت غايات وأهداف الإصلاحات التربوية تحاكي هذا الأمر، فقد ورد في القانون الأساسي للتربية الوطنية مايلي: " تسعى التربية إلى تحقيق الغايات التالية ومنها إرساء مجتمع متمسك بالسلم والديمقراطية متفتح على العالمية والرقي والمعاصرة بمساعدة التلاميذ على امتلاك القيم التي يتقاسمها المجتمع الجزائري والتي تستند إلى العلم والعمل والتضامن واحترام الآخر والتسامح وبضمان ترقية قيم ومواقف ايجابية لها صلة على الخصوص بمباديء حقوق الإنسان والمساواة والعدالة الاجتماعية." (18)، وبهذا يجب الاهتمام بالمستقبل، وبالحياة المعاصرة وتربية الناشئة على ثوابتها ومتغيّراتها في عملية الإصلاح التربوي.

2- تكوين جيل متشبّع بالقيم الدينية والوطنية: تعتبر هذه الغاية من أهم الغايات التي تسعى المدرسة إلى تحقيقها من خلال مخرجاتها فالإصلاحات لا تسعى لتكوين جيلاً سلبياً منغلق على نفسه متأزم لا يسايير الواقع، وغير قادر على التأقلم والاندماج في الحياة، كما لاتريد جيلاً مستلب الهوية مغترب في ثقافة الآخرين لا علاقة له بدينه ولغته وهويته، وإنَّ ما تريده جيلاً جديداً متحضّراً متشبّع بقيمه وعاداته وتقاليده وأخلاقه العربية الإسلامية معتز بوطنيته مدافعاً عنها، من خلال مختلف الدروس والوضعيات التعلّمية التي تخدم هذا الغرض للوصول إلى جيل بعقلية الأصالة والمعاصرة

يحافظ على قيّمه ومبادئه متفتح على الآخر، وهذا لمسايرة العولمة وما أصبحت تفرضه من غزو ثقافي، لذلك يجب على المدرسة أن تعمل باستمرار على تحصين الأطفال بثقافة ايجابية مستوحاة من الثقافة الجزائرية ديناً ولغة ووطناً وانتماءًا من أجل تكوين أجيال متشبّعة بالقيم الدينية والوطنية التي هي أصلاً ثوابت الأمة ومرجعياتها، مع العمل على إعطاء الحرية في التفتّح على الحضارات والثقافات إيجاباً، حيث ورد في القانون التوجيهي للتربية الوطنية: " تسعى التربية إلى تحقيق الغايات الآتية ومنها تجذير الشعور بالانتماء للشعب الجزائري في نفوس أطفالنا وتنشئتهم على حب الجزائر وروح الاعتزاز بالانتماء إليها، وكذا تعلقهم بالوحدة الوطنية ووحدة التراب الوطني، ورموز الأمة "(19)، لذلك كان الإصلاح والتغيير والتجديد والتعديل في مختلف مكونات الفعل التربوي لتصبح المدرسة الجزائرية مدرسة قوية فعّالة متفاعلة تلتقي عندها كل القيم والعادات والفنون لتؤسس لثقافة ايجابية موحدة تخدم الوطن والمجتمع، مدرسة أصيلة متأصلة متمسكة بثوابتها، جديدة متجددة متفتّحة على غيرها.

3- تكوين المواطن الصالح الإيجابي: إنّ من بين غايات وأهداف الإصلاحات التربوية في الجزائر هو السعي لتكوين المواطن الصالح الايجابي المحبّ لوطنه المعتز بثقافته الكفء القادر على التغيير نحو الأفضل، المواطن الذي يقوم بواجباته ويمارس حريته الذي يحترم قوانين دولته ويحافظ على مختلف مؤسساتها ويسعى للبناء وتقديم الإضافة بعيداً عن السلبية والتخريب، لذلك جعلت المدرسة الجزائرية من أهم مخرجاتها التربية على المواطنة، والتي يمكن تعريفها حسب دائرة المعارف البريطانية على أنّها: "علاقة فرد ودولة كما يحدّدها قانون تلك الدولة وبما تتضمّنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق تلك الدولة." (20)، ويعتبر الفيلسوف الفرنسي جان جاك روسو من السباقين الذين ضمنّوا تربية المواطنة حقوقاً سياسية في كتابه العقد الإجتماعي، فقد جاء في القانون التوجيهي للتربية الوطنية أنّ الغاية الكبرى للمدرسة الجزائرية الحديثة ضمان التكوين على المواطنة.(21).

4- التنشئة الاجتماعية للأجيال: للمدرسة وظيفة اجتماعية بامتياز تتمثل في التنشئة الاجتماعية الصحيحة للأجيال وهذا ما تضمنته مختلف التشريعيات القانونية المتعلقة بالإصلاح التربوي، حيث ورد في المادة الخامسة (05) من القانون التوجيهي للتربية الوطنية مايلي:" تقوم المدرسة في مجال التنشئة الاجتماعية بالاتصال الوثيق مع الأسرة التي تعتبر امتداد لها بتنشئة التلاميذ على احترام القيم الروحية والأخلاقية والمدنية للمجتمع الجزائري والقيم الانسانية وكذا مراعاة قواعد الحياة في المجتمع." (22)، لذلك نجد جلّ علماء الإجتماع والمتخصصين في التربية يعرّفون المدرسة تعريفاً يحاكي وظيفتها الإجتماعية نجد مثلاً دوركايم (1858-1917م) يرى أن التربية هي الفعل الممارس من طرف الجيل البالغ على الأجيال التي لم تتأهل بعد للحياة الاجتماعية، وهدفها أن تنمّي في حالاته الفيزيائية والثقافية والذهنية التي يحتاجها هو والمجتمع السياسي في مجمله والمجال الاجتماعي الذي ينتمي إليه، و التطبيع الاجتماعي (Socialisation) الذي يتحدث عنه دروكايم هو تلك الآلية التي يتم من خلالها دمج الناشئة ضمن نسيج نمط حياة سائد في المجتمع(23)، وبالتالي تضطلع المدرسة بمهمّة التنشئة، والتوعية الاجتماعية للناشئة، وهذا ما جعلته الإصلاحات التربوية أهم غاياتها.

5- مساهمة المدرسة في التنمية المستدامة: إذا كان الجهد التربوي يستهدف الفرد والمجتمع فلا شك أنّه لن يتحقق إلا إذا جعلت المدرسة مخرجاتها في خدمة الحياة الاقتصادية والاجتماعية للأفراد بغية تحقيق التنمية والرفاه، من هنا جاء الإصلاح التربوي ليجعل المدرسة في قلب الأحداث الاقتصادية تساهم في التنمية الاقتصادية، فالتربية الحديثة، والتعليم المعاصر يقومان على معالم النجاح والفعالية في النظام التربوي وهذا لايتحقق إلا إذا استطاعت المنظومة التربوية أن تفرز جيلاً يؤمن بالتطور والتقدم ويسعى لتحقيقه عن طريق حب العمل والسعي إليه عن طريق بذل المجهود من أجل التكيّف مع الواقع وتغييره إلى الأفضل والأحسن، واللحاق بركب المجتمعات المتحضّرة، فالإصلاح التربوي في الجزائر

ركّز في مخرجاته على البعد العملي الاقتصادي للمدرسة، لأنّ التحوّلات الخارجية المرفوقة بالتحديات الداخلية التي يواجهها مجتمعنا تدعو بالدرجة الأولى إلى تكوين الموارد البشرية الكفوءة، لأن معايير النجاح في الإنتاجية تنحصر في الأداء الجيّد والفعالية، ولهذا كان لابد من جودة نوعية التعلّمات ورفع مردود النظام التربوي، وهذا بالتأسيس لسياسة تربوية فعالة ناجعة واقعية، تنتج الكفاءات الذين ينهضون باقتصاد البلاد، وهذه غاية تسعى إليها جلّ المنظومات التربوية عبر العالم، وكمثال على ذلك التجربة الماليزية كيف أن نجاح السياسات التعليمية أدى إلى أن يُحقّق الاقتصاد تراكمًا كبيرًا من رأس المال البشري الذي هو عمود التنمية وجوهرها، ووظفت ماليزيا التعليم كأداة حاسمة لبلوغ مرحلة الاقتصاد المعرفي القائم على تقنية المعلومات والاتصالات.(24) ، من هنا يمكن القول أنّ من أهداف التربية المساهمة في التنمية والتقدّم.

4- واقع الإصلاحات التربوية: إنّ المتتبّع للإصلاحات التربوية في الجزائر سنة 2003م يتبين له أنّ الأمر لايبدو ايجابياً ألبتة إذ لا زالت مدرستنا بعيدة عن المأمول، كيف لا و مخرجاتها اليوم توصف بالكارثية فشلت فشلاً ذريعاً في التحصين الفكري والثقافي، فلا هي أسست لثقافة وطنية متينة أصبح الطفل الجزائري متشبث بها وساعدت في البناء الثقافي والاجتماعي، ولاهي سايرت العصرنة والتطوّر فاكتسبت الرهان و التنافسية، إذ لايزال الفعل التربوي في منظومتنا يراوح مكانه حتى وُصف الإصلاح بأنه الاسلاخ أي انسلاخ من الثقافة المحلية، والدليل على ذلك أنّ ما تفرزه المدرسة اليوم متعلمين بلباس مناف لقيم وعادات المجتمع الجزائري خاصة في صفوف الفتيات، بالاضافة إلى التصرفات والسلوكات اليومية للمتمدرسين من كلام فاحش وتدخين ومخدّرات وعدم احترام المدرسة كحرم للمعرفة والأخلاق وتفشي ظاهرة العنف بأشكاله المختلفة ناهيك عن تنامي ظاهرة الغشّ أيضاً، واستغلال وسائل الاتصال والتواصل لأغراض دنيئة، هذه الأمراض وغيرها جعلت القيم التي تفرزها المدرسة قيّم سلبية مأسوية لا تمة بصلة للهوية الوطنية، حتى أصبحت المدرسة عبءًا على المجتمع بدل أن تكون قاطرة المجتمع حامية للقيم والمحافظة عليها مما يجعلنا نقرّ بأن الإصلاحات التربوية فشلت في التأسيس لثقافة ايجابية جديدة يتبناها المجتمع وتشكّل الحافز للتغيير والتطوّر والتحضّر فالجانب العملي منها لا يحاكي ما هو نظري، فمازال المشروع التربوي الوطني يراوح مكانه، بقيت جهودنا التربوية إن على مستوى النظرية أو تطبيقاتها عاجزة عن التوظيف الإيجابي والفعّال للتجارب التربوية العالمية الناجحة فضلا عن ابتكار تجارب جديدة تنال بها الأمة خاصية التميّز بين الأمم في ابتكار الحلول الذاتية لمشكلاتها، حيث يؤكد المتخصصين في المجال التربوي أنّ أزمة التربية في الوطن العربي بمافيه التربية في الجزائر تتلخص بالأساس في غياب الموقف الفلسفي الواضح من صورة الإنسان الغاية الذي يجب على التربية أن تعمل على بنائه. فالإنسان الذي تعده المدرسة العربية والتربية العربية عموما إنسان اغترابي سلبي لا يمتلك القدرة على مواجهة التحديات الحضارية أو القدرة على تمثّل معطياتها. وهنا يترتب على المخططين في مجال التربية العمل على تحديد الموقف الفلسفي من الإنسان، فالمجتمعات الغربية والتي قطعت شوطا كبيرا في ميدان المشاركة الحضارية حددت صورة الإنسان الغاية منذ زمن بعيد وصورته هي الإنسان المبدع والناقد والمتوازن الإنسان العالم التكنولوجي الحر الذي أعد للمشاركة في بناء الحضارة وتمثّل معطياتها، إن تكنولوجيا الغد لا تحتاج إلى ملايين الرجال السطحي التعليم المستعدين للعمل المتساوق في أعمال لا نهائية التكرار، ولكنها تتطلب رجالا قادرين على إصدار أحكام حاسمة رجالا يستطيعون أن يشقوا طريقهم وسط البيئات الجديدة، ويستطيعون أن يحددوا موقع العلاقات الجديدة في الواقع السريع التغير ، إنها تتطلب رجالا من ذلك النوع الذي وصفه س.ب.سنو بأنهم يحملون المستقبل في عظامهم(25)، فالإصلاح التربوي فشل في تحقيق طموحات وآمال المجتمع الجزائري، إذ كيف نفسّر تفشي ظواهر سلبية عدة في المجتمع كالكراهية، الكآبة، فقدان الثقة في النفس، اليأس، التفكير السلبي، احتقار الذات...وغيرها من الظواهر التي أدت إلى تفاقم ظاهرة الحرقة

أي الهجرة السرية لشباب اختارو أعماق البحار كسبيلاً لتحقيق أحلامهم فمنهم من مات في البحر، وبعضهم وصل إلى الضفة الأخرى طمعاً في حياة كريمة، حيث أصبحت الأرقام مخيفة لاتبشّر خيراً وبحسب أرقام قدمتها وزارة الدفاع الوطني فإنه سنة 2017م أكثر من 2630 مهاجر غير شرعي عبروا المياه البحرية باتجاه أروبا والظاهرة في تزايد، ناهيك عن انتشار تعاطي المخدّرات في المجتمع لدى الشباب الرجال والنساء، وحتى في الوسط المدرسي انتشار وتعاطي غير مسبوق للمخدرات من طرف التلاميذ، كما انتشرت ظاهرة الانتحار في وسط التلاميذ نتيجة ممارستهم اللاواعية لما يسمى :" لعبة الحوت الأزرق." ومانتج عنها من تعقيدات في العلاقة بين التلاميذ وأسرهم، زيادة على ذلك العنف الذي تضاعف في المجتمع وتزايدت نسبه في المدارس، فقد توصل الباحث إلى بعض النسب عن ظاهرة العنف المدرسي مثلاً، وهي عبارة عن دراسة قام بها فوزي بن دريدي وهو أستاذ جامعي متخصص في دراسات العنف المدرسي ورئيس فرقة بحث بالمركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الثقافية والاجتماعية – وهران، وقد أثبتت هذه الدراسة مايلي: أن حوالي 17.87% من التلاميذ قاموا بعنف جسدي على زملائهم، كما أن ثلث التلاميذ تعرضوا للعنف اللفظي من طرف زملائهم، بالإضافة إلى أن 15.64% من التلاميذ تعرّضوا للسرقة من طرف زملائهم، و06.14 % من العينة قاموا بسرقة أحد زملائهم، كما أن 47.48 % صرّحوا بأن مدرستهم أصبحت مليئة بالعنف.(26). وانطلاقاً من هذه الدراسة التي شملت ظاهرة العنف المدرسي والتي لها علاقة وطيدة بالظواهر الأخرى فإن النسب المتوصل إليها مقلقة جداً تمس مصداقية القيم التي تنادي بها المدرسة خاصة عندما نجد أن تقريباً نصف التلاميذ لا يشعرون بالأمن والأمان في مدرستهم فكيف يدرس التلميذ وهو لايشعر بالأمن؟ فالعنف المدرسي هذا ناتج بالأساس عن عدم قدرة البرامج التعليمية على التأثير في المتعلم تأثيراً ايجابياً فتوجهه التوجيه الصحيح، وبالإضافة إلى هذه الظواهر وغيرها فإنّ المدرسة لازالت بعيدة جداً جداً عن أهدافها التي هي أهداف المجتمع فلا تنمية مستدامة، ولاتطور اقتصادي (هشاشة الاقتصاد الوطني كونه اقتصادي ريعي لم يتخلص من تبعيته للمحروقات)، ولا استقرار اجتماعي (الإضرابات المتكررة في مختلف القطاعات كالصحة والتربية، والتعليم العالي ...وغيرها) كل هذه الأمراض التي أصبح المواطن البسيط على دراية بها تجعل نؤكد بأنه لا علاقة بين القول والفعل في المنظومة التربوية في بلادنا فالتشريعات والقوانين والغايات من التربية والتعليم ايجابية مشجّعة ولكن تجسيدها على أرض الواقع يبقى أمر بعيد المنال للتناقضات العدّة التي تعيشها المدرسة الجزائرية جعلها رهينة سياسات وخطط فاشلة، إذ أنّ المدرسة التي يفترض منها تخريج كفاءات يدفعون عجلة الاقتصاد إلى التنمية والتطوّر نفاجيء بضعف مستوى رهيب في صفوف المتعلمين، والدليل على ذلك نسب النجاح في مختلف الإمتحانات المصيرية التي لازلت دون المستوى المطلوب (نسبة النجاح في بكالوريا 2017م لم تتجاوز56.07%)، للإشارة فقط الإصلاحات التربوية سنة 2003م جعلت من بين أهدافها تحسين نسب النجاح في الامتحانات المدرسية بقدر معتبر بين (70 % و 80%) (27)، إذ أفاد التقرير المفصّل حول جودة التعليم لعام 2013 -2014م، الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، والذي تمّ نشره في وقت سابق بأن الجزائر حلّت في المرتبة الـ 100 بين الدول في جودة النّظام التعليمي تتأخر عن جيرانها تونس (المرتبة83) والمغرب (المرتبة77)، ومما يؤكد هذا اعتراف السيدة وزيرة التربية الوطنية نورية بن غبريط بضعف مستوى التلاميذ خاصة الضعف في مادة اللغة العربية، إذ أكّدت أن النتائج إلى حد الآن ليست مرضية ودون المستوى المطلوب كما أنّ التعليم في مختلف الأطوار التعليمية قائم على الحفظ والحشو بعيداً عن الواقع، والباحث مارس مهنة التعليم في الطور الثانوي مادة الفلسفة لأزيد من 08سنوات لاحظ من خلالها أنّ معظم الأسئلة التي كانت تقدّم في امتحان شهادة البكالوريا أسئلة حفظ لا فهم ولا تحليل فيها، فكيف نريد منظومة تربية وتعليم تتناغم والواقع الاقتصادي وهي بعيدة عن الواقع؟ لازلت تسبح في نظريات لم تجسّد في الميدان، كما أنّ السياسة التربوية لا تنسجم والسياسة الاقتصادية ولا يوجد تنسيق فعلي وعملي بين الاحتياجات الاقتصادية، وبين ما تقدّمه المدرسة، كما أنّ منظومتنا التربوية اليوم حسب رأي الخبراء والمتتبعين

لميدان التربية والتعليم في بلادنا، تعاني من أزمات عدة كمشكلة التربية وعلاقتها بالتنمية ومشكلة التربية وعلاقتها بالسلطة وكذا علاقتها بالراهن (الواقع) (28)، لازال هناك اتساع للهوة بين المدرسة والواقع الإقتصادي وهذا ما أفرز ويفرز مشكلات عدة يجعل منظومتنا الاقتصادية في علاقتها بالمدرسة دون المستوى المأمول.

الخاتمة:

انطلاقاً مما سبق نستنتج أنّه لا علاقة بين ماهو مأمول ويُفترض أن يكون ويتحقق من غايات وأهداف ومقاصد، وبين الواقع التربوي المرير بتعقيداته المتشابكة، الذي جعل منظومتنا التربوية تائهة بين تناقضات عدّة وما حالة الإستقرار التي تعرفها المدرسة إلا دليل على ذلك، لأنّ هناك إشكاليات عديدة يطرحها هذا الإصلاح تجعل الغايات والأهداف بعيدة المنال لما يفرزه الواقع التربوي من مشكلات تجعل القاريء المتأمل لها لايتفاءل كثيراً بقدرتها على الإقلاع بالمجتمع نحو الرفاه والتقدّم، لذلك أصبح من الضروري دراسة وتحليل هذه الإصلاحات التربوية وتقييمها لمعرفة الخلل بغرض معالجته وهذا لايكون إلا إذا تظافرت جهود الجميع، ومعاينة نظامنا التعليمي بصدق وموضوعية لاقتراح الحلول المناسبة للإشكاليات التي يتخبط فيها، ولا نريد من ملاحظاتنا وانتقاداتنا التهويل أو شيئاً آخر، وإنّما هدفنا أسمى وبكل موضوعية نريد معرفة الداء وتحديد الثغرة لاقتراح الدواء والعلاج المناسب لأنه تحذونا الرغبة والإرادة لخدمة منظومتنا التربوية، والوصول بمدرستنا، وبوطننا الغالي الجزائر إلى برّ الأمان والله الموفّق.

- الهوامش والإحالات:

(1)- أحمد حسين اللقاني وعلي أحمد الجمل : **معجم المصطلحات التربوية المُعرّفة في المناهج وطرق التدريس**، عالم الكتاب، ط2، 1999، ص 262.

(2)- علي أسعد وطفة : **إشكالية الإصلاح في الوطن العربي تحديات وتطلعات مستقبلية**، دون دار النشر، دون س، دون ط، ص445 .

(3)- برنامج الحكومة: **المنشور الإطار رقم 489/و.ت/أ.ع المؤرخ في 03ماي2003م**، المتعلق بتحضير الدخول المدرسي2003م-2004م (إصلاح المناهج التعليمية في بعدها الوطني).

(4)- وزارة التربية الوطنية: **الجديد في التربية المدنية للسنة الخامسة ابتدائي**، تأليف أحمد فريطس مفتش التربية والتعليم المتوسط، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، 2007م، ص18.

(5)- فرنسيس فوكوياما: **نهاية التاريخ وخاتم البشر**، ترجمة: حسين أحمد أمين، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط1، 1993م، ص11.

(6)- وزارة التربية الوطنية: النشرة الرسمية للتربية الوطنية، **القانون التوجيهي للتربية الوطنية 08-04المؤرخ في 23 جانفي 2008م، عدد خاص فيفري 2008م**، ص43.

(7)- مديرية التقويم والتوجيه والاتصال: **إصلاح المنظومة التربوية النصوص التنظيمية ج01**، المديرية الفرعية للتوثيق مكتب النشر، ط2، 2009م، ص03.

(8) - مرجع سابق: وزارة التربية الوطنية: النشرة الرسمية للتربية الوطنية، **القانون التوجيهي للتربية الوطنية 08-04المؤرخ في 23 جانفي 2008م، عدد خاص فيفري 2008م**، ص06.

(9)- مذكرات الدكتور محمد مهاتير: **طبيب في رئاسة الوزراء**، تر أمين الأيوبي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط1، بيروت لبنان، 2014م، ص886.

(10)- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد04، **القانون التوجيهي للتربية الوطنية**، 27يناير 2008م، الفصل الأول، غايات التربية، المادة الثانية (02)، ص08.

(11) – نفسه: ص08.

(12)- جعفر حسين: مقاربة الدكتور أسعد وطفة للإصلاح التربوي العربي: **إشكالية الاصلاح التربوي في الوطن العربي تحديات وتطلعات مستقبلية**، ص03.

(13) - سلامة الخميسي: **التجديد في فلسفة التربية العربية لمواجهة تحديات العولمة (رؤية نقدية من منظور مستقبلي)**، د ط، د س، ص03.

(14)- نفسه: ص02.

(15)- وزارة التعليم الأمريكية: **حول حتمية إصلاح التعليم تقرير مقدم من اللجنة الوطنية المكلفة بدراسة وسائل تحقيق التفوق والسبق في التعليم بالولايات المتحدة الأمريكية**، 1983م، تر يوسف عبد المعطي، ص06.

(16)- عبد القادر تومي: **استراتيجية الاستثمار المعرفي للمعلومات من عصر النهضة إلى عصر العولمة**، مجلة الباحث، بوزريعة الجزائر، عدد ديسمبر2011م، ص 125.

(17)- مرجع سابق: وزارة التربية الوطنية: النشرة الرسمية للتربية الوطنية، **القانون التوجيهي للتربية الوطنية 08-04المؤرخ في 23 جانفي 2008م، عدد خاص فيفري 2008م**، ص23.

(18)- مرجع سابق: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد04، **القانون التوجيهي للتربية الوطنية**، 27يناير 2008م، الفصل الأول، غايات التربية، المادة الثانية (02)، ص08.

(19)- نفسه: ص08.

(20)- عبد الله عبد الدائم ومجموعة من المؤلفين: **التربية والتنوير في تنمية المجتمع العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، ط1، 2005، ص27.

(21)- مرجع سابق: وزارة التربية الوطنية: النشرة الرسمية للتربية الوطنية، **القانون التوجيهي للتربية الوطنية 08-04المؤرخ في 23 جانفي 2008م، عدد خاص فيفري 2008م**، ص14.

(22)- مرجع سابق: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد04، **القانون التوجيهي للتربية الوطنية**، 27يناير 2008م، الفصل الثاني، مهام المدرسة، المادة الخامسة (05)، ص09.

(23)- الأنترنيت: http://univerecherche.blogspot.com ، **بحوث جامعية**، 15-01-2011م، (تاريخ الإطلاع 11-02-2018م).

(24)- ليلى حمد القاسم: **العلاقة بين السياسة التعليمية والإصلاح التربوي ماليزيا أنموذجاً** ، الرياض، 06-04-2011م.

(25)- آلفين توفلر : **صدمة المستقبل أو المتغيرات في عالم الغد** ، تر محمد علي ناصيف ، نهضة مصر ، القاهرة 1990، ص423، نقلاً عن الدكتور علي أسعد وطفة: **إشكالية الاصلاح التربوي في الوطن العربي تحديات وتطلعات مستقبلية**، ص29.

(26)- الدكتور فوزي دريدي: **العنف في المدارس الجزائرية محاولة للفهم**، جريدة الخبر، الجمعة 30 نوفمبر2012م، ص05.

(27)- مرجع سابق: وزارة التربية الوطنية: النشرة الرسمية للتربية الوطنية، **القانون التوجيهي للتربية الوطنية 08-04المؤرخ في 23 جانفي 2008م، عدد خاص فيفري 2008م**، ص39.

(28)- مرجع سابق: لعموري عليش: **إشكالية فلسفة التربية وقراءة الراهن، تطبيق أنموذج روبول**، أشغال الملتقى الدولي الثاني الواقع التربوي العربي بين تشخيص الراهن واستشراف المستقبل، ص264.